

مدى إمكانية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية لتطوير التعليم المحاسبي في ليبيا دراسة حالة - المعهد العالي للعلوم والتقنية بقصر بن غشير

د. سعاد مسعود اللافي

المعهد العالي للعلوم والتقنية - قصر بن غشير

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهم المشاكل التي يواجهها التعليم المحاسبي في ليبيا، وبيان مدى إمكانية الاسترشاد بمعايير التعليم المحاسبي الدولية أم أنّ هناك معوقات تعيق تبني هذه المعايير، وقد تمّ إجراء دراسة استطلاعية لآراء أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بالمعهد العالي للعلوم والتقنية بمدينة قصر بن غشير، ومن ثم تحليل آرائهم، فضلاً عن تحليل نتائج الدراسات السابقة بالخصوص، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى أنّ تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية في ليبيا في الوقت الحالي يواجه عدة معوقات، أهمها ضعف المدخلات التعليمية، ونقص الموارد المالية، وعدم خضوع أعضاء هيئة التدريس للتدريب اللازم الذي يمكنهم من تقديم مناهج دراسية وفقاً لمعايير التعليم المحاسبي الدولية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تحديث المناهج الدراسية واستخدام تكنولوجيا التعليم، والتدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس، وتطوير برامج التدريب الميداني للطلاب بالتعاون مع الشركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة، وتطوير البنية التحتية للمعاهد التقنية العليا، والاستفادة من تجارب الدول التي تبنت معايير التعليم المحاسبي الدولية لتطوير التعليم المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: التعليم المحاسبي، جودة التعليم المحاسبي، معايير التعليم المحاسبي الدولية.

1- المقدمة:

يمر العالم اليوم بثورة للمعلومات وتقدم علمي كبير ممّا يحتم ضرورة الرفع من مستوى التعليم، وهذا ينطبق على التعليم المحاسبي، فالحاجة ملحة لتطوير برنامج التعليم المحاسبي من أجل الحصول على مخرجات تعليمية تناسب احتياجات سوق العمل في مجال المحاسبة والمراجعة. ويعتبر تطوير التعليم المحاسبي من أهم المسائل التي تلقى اهتماماً كبيراً خاصة في ظل التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

ويواجه التعليم المحاسبي في ليبيا العديد من المشاكل والتي من أهمها؛ ضعف المدخلات التعليمية (الطلاب)، وعدم الاهتمام بالقيم والممارسات الأخلاقية، وعدم الاهتمام بالجانب العملي، وعدم تطوير المناهج لتناسب احتياجات سوق العمل، وغيرها من المشاكل التي أدت إلى مخرجات تعليمية ضعيفة لا يمكن لها أن تلبى احتياجات سوق العمل، ممّا ينعكس سلباً على مهنة المحاسبة، فكان لزاماً من البحث عن سبل لتطوير التعليم المحاسبي في ليبيا، وتحسين جودته.

ولقد عمدت عدة دول إلى الارتقاء بمستوى التعليم المحاسبي من خلال تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية الصادرة عن مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية، والذي يعتبر أحد الجهات الرئيسية المهتمة بتطوير وتحسين جودة المحاسبة، ولقد توصلت عدة دراسات¹ أجريت في عدة دول عربية وأجنبية إلى أهمية الاستناد إلى معايير التعليم المحاسبي الدولية لتطوير منظومة التعليم المحاسبي في ليبيا.

وعليه تتناول هذه الدراسة مدى إمكانية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية لتطوير التعليم المحاسبي في ليبيا، وذلك من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة محلية وعربية ودولية والمرتبطة بموضوع الدراسة، فضلاً عن استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للعلوم والتقنية بمدينة قصر بن غشير لمعرفة آرائهم حول إمكانية تبني المعيارين الأول والثاني من معايير التعليم المحاسبي الدولية لتطوير التعليم المحاسبي في المعاهد التقنية العليا، وما إذا كان ثمة معوقات تعيق ذلك، ومعرفة مقترحاتهم لتحسين جودة التعليم المحاسبي.

2- مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تدني مستوى التعليم المحاسبي في ليبيا ممّا أثر سلباً على جودة مخرجاته، بحيث أنها لا تستطيع مواكبة سوق العمل، حيث يعاني التعليم

¹ سيتم عرض هذه الدراسات ضمن جزئية الدراسات السابقة.

المحاسبي في ليبيا من أوجه قصور عديدة، منها ما يتعلق بالمدخلات التعليمية (الطلاب)، ومنها ما يرتبط بمناهج التعليم الدراسية المقررة، والتي يغلب عليها الطابع النظري، ولا تتضمن تطبيقات عملية للواقع المهني، ولا تواكب احتياجات سوق العمل (دراسة اشميلا والطرلي، 2013)، فالمناهج الدراسية التي يتلقاها الطلاب هي مناهج تقليدية لم تتطور بالشكل المطلوب حتى تلائم احتياجات سوق العمل، ممّا أثر سلباً على مخرجات التعليم المحاسبي (الفطيمي، 2010)، ومنها ما يتعلق بوجود فجوة بين البرامج التعليمية والممارسة العملية للمهنة، وعدم الاهتمام بالقيم والممارسات الأخلاقية في برامج المحاسبة (دراسة شابون، والعربي، 2021)، وبعضها يتعلق بالمكتبة العلمية وعضو هيئة التدريس (زكري، 2013)، ولذلك كان لزاماً من البحث عن سبل تطوير التعليم وتحسين جودته للارتقاء بجودة مهنة المحاسبة والمراجعة.

وباعتبار أنّ مشكلة التعليم المحاسبي من أهم المشاكل التي يعاني منها العديد من دول العالم فقد أصدر مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية التابع للإتحاد الدولي للمحاسبين مجموعة من المعايير التي تسعى لتطوير التعليم المحاسبي، ولتطبيق هذه المعايير الدولية يجب أن تتوافر عدة متطلبات يتم الاسترشاد بها.

وعليه فإنّ هذه الدراسة تسعى إلى بيان مدى إمكانية الاسترشاد بمعايير التعليم المحاسبي الدولية لتطوير التعليم المحاسبي في ليبيا.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- أ-ما هي أهم المشاكل التي يواجهها التعليم المحاسبي في ليبيا؟
- ب- ما هو تأثير تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية على التعليم المحاسبي في ليبيا؟
- ج- ما مدى إمكانية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية لتطوير التعليم المحاسبي في ليبيا؟

1.2 الدراسة الاستطلاعية: بهدف تأصيل المشكلة والحصول على نتائج أكثر دقة تمّ إجراء دراسة استطلاعية على النحو التالي:

1.1.2 تساؤلات الدراسة الاستطلاعية: تتمثل تساؤلات الدراسة الاستطلاعية في الآتي:

- أ-ما هي أهم المشاكل التي يواجهها التعليم المحاسبي في ليبيا من وجهة نظرکم؟

ب- هل تعتقدون بأن تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية يساهم في تطوير التعليم المحاسبي في ليبيا؟

ج- ما مدى إمكانية تطبيق المعيار الأول (متطلبات القبول في برامج التعليم المحاسبي) من معايير التعليم المحاسبي الدولية في المعاهد التقنية العليا في ليبيا؟

د- ما مدى إمكانية تطبيق المعيار الثاني (متطلبات المعارف المحاسبية) من معايير التعليم المحاسبي الدولية في المعاهد التقنية العليا في ليبيا؟

د- في حال عدم إمكانية تطبيق معياري التعليم المحاسبي الدولية الأول والثاني، ما هي مقترحاتكم لتطوير التعليم المحاسبي في المعاهد التقنية العليا في ليبيا؟

2.1.2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في قسم المحاسبة بالمعهد العالي للعلوم والتقنية بمدينة قصر بن غشير، والعينة تمثل المجتمع بالكامل حيث يتكون المجتمع من أربعة أعضاء هيئة تدريس في قسم المحاسبة بالمعهد.

3- أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في تحقيق الآتي:

أ- بيان أهم المشاكل التي يواجهها التعليم المحاسبي في ليبيا.

ب- بيان أهمية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية في تطوير التعليم المحاسبي.

ج- إبراز متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية.

د- بيان مدى إمكانية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية في المعاهد التقنية العليا في ليبيا.

4- أهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة من وجوب تحسين جودة التعليم المحاسبي، وذلك لتلبية احتياجات سوق العمل، وتحسين جودة مهنة المحاسبة في ليبيا، وذلك باعتبار أن التعليم المحاسبي من أهم مقومات تطوير مهنة المحاسبة، كما تتبع أهمية البحث من أهمية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية لتطوير التعليم المحاسبي.

5- حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

أ- حدود مكانية (جغرافية): تمّ التطبيق على المعهد العالي للعلوم والتقنية بمدينة قصر بن غشير.

ب-حدود زمنية: تمّ إجراء هذه الدراسة في خريف 2024.

ج-حدود علمية: تمّ التركيز على المعيار الأول (متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي) والمعيار الثاني (التطوير المهني الأولي (الكفاءة الفنية) من معايير التعليم المحاسبي الدولية، والمتعلقة بأهم مقومات التعليم المحاسبي وهي المدخلات التعليمية (الطلاب)، والمحتويات الأساسية لبرامج التعليم المحاسبي، والتي تمثل أهم المشاكل التي يواجهها التعليم المحاسبي في ليبيا.

6-منهجية الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تمّ إتباع المنهج الوصفي حيث أنّه يدرس الظاهرة كما هي موجودة بالواقع دون تدخل مباشر من الباحث، وهو مناسب لوصف الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وقد تمّ جمع المعلومات والبيانات التي تصف مشكلة الدراسة، من خلال استطلاع الرأي لأعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة بالمعهد العالي للعلوم والتقنية بمدينة قصر بن غشير، وذلك من خلال إجراء المقابلات الشخصية معهم، فضلاً عن نتائج الدراسات السابقة، والرسائل العلمية، وغيرها من الوثائق التي تناولت التعليم المحاسبي، ومعايير التعليم المحاسبي الدولية، ومن ثمّ تحليلها تحليلاً نوعياً موضوعياً ونصياً للوصول إلى النتائج النظرية.

7-الدراسات السابقة: سيتم عرض الدراسات السابقة التي تناولت واقع التعليم المحاسبي في ليبيا، في محاولة للوقوف على أهم المشاكل التي تواجهه، ومن ثم سيتم عرض الدراسات التي أشادت ونادت بإمكانية الاسترشاد بمعايير التعليم المحاسبي الدولية لتطوير التعليم المحاسبي سواء أكانت الدراسات محلية أم عربية ودولية.

1.7 الدراسات التي تناولت واقع التعليم المحاسبي في ليبيا

*دراسة الكيلاني (2000): تناولت هذه الدراسة دور التعليم المحاسبي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وتوصلت إلى عدة نتائج، وكان من أهم النتائج أنّ التعليم المحاسبي في ليبيا لا يفي باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وذلك بسبب أن التعليم المحاسبي في ليبيا يركز على إعداد الطالب لغرض الامتحانات فقط، ودون تنمية قدراته على التحليل الإقتصادي والتفكير المستقل.

*دراسة الدالي (2003): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم واقع التعليم المحاسبي في ليبيا، ودوره في تطوير ورفع كفاءة الطلبة والخريجين بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ المناهج التعليمية هي أكثر

عناصر التعليم المحاسبي مساهمة وتأثيراً في رفع كفاءة الطلبة والخريجين بقسم المحاسبة.

*دراسة الحنون(2004): تناولت هذه الدراسة أسباب عدم الاستفادة من مجموعة المعارف العلمية المكتسبة للخريجين، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها عدم توافق المناهج المقررة بأقسام المحاسبة مع متطلبات أداء الأعمال في الوحدات الاقتصادية.

*دراسة الخاطر(2005): هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العوامل التي تحد من تطوير التعليم المحاسبي، وتوصلت إلى أنّ أهم تلك العوامل هو غياب المنظمات المهنية المحاسبية كما توصلت الدراسة إلى أنّ أهم الإستراتيجيات التي تساعد في تطوير المهنة تتمثل في تدريب الطلبة خلال دراستهم.

*دراسة موسى والماقوري (2007): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم المحاسبي في ليبيا، ومدى توافقه مع المتطلبات المهنية لسوق العمل للوقوف على ما يعانيه من أوجه قصور، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو عدم وجود ترابط بين برنامج التعليم المحاسبي ومتطلبات ممارسة المهنة، وأنّ البرنامج التعليمي يعاني من عدم تحديد أهدافه بشكل واضح والسبب يعود إلى عدم وجود المؤهلات والمهارات العملية المطلوبة من الخريج.

*دراسة الروياتي والحراري (2007): حاولت هذه الدراسة التعرف على مدى اهتمام الجامعات والمعاهد العليا الليبية بالتعليم المحاسبي المنهجي النظامي والواقع العملي، ولقد توصلت الدراسة إلى أنّ الجامعات والمعاهد العليا ممثلة بأقسام المحاسبة لا تحرص على وجود علاقة متواصلة بينها وبين خريجها لتطوير القدرات العلمية والمعرفية لمخرجات العملية التعليمية المناطة بها.

*دراسة المصلي (2010): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع التعليم المحاسبي العالي في ليبيا والعوامل المؤثرة على كفاءته ومدى مواكبته للتطورات العملية المعاصرة وتلبية احتياجات سوق العمل، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو عدم وجود أي تعاون بين الأقسام العلمية بالكليات والوحدات الاقتصادية في إطار تطوير المعرفة والمهارات للخريجين، وأنّ العملية التعليمية تعتمد على أسلوب التلقين، وإهمال الجوانب الأخرى، وأنّ معظم المناهج التعليمية يغلب عليها الطابع النظري دون تحديث للمناهج العلمية المحاسبية مع وجود تكرار لبعض المواضيع والمفردات في عدة مواد محاسبية، وعدم توافر الوسائل التعليمية الحديثة التي تواكب التطورات المعاصرة وأنها غير كافية

لتزويد الطلاب بمتطلبات سوق العمل من حيث المهارات والخبرات اللازمة، وعدم وجود برنامج علمي مدروس للتدريب العملي للطلاب وربطهم بمواقع العمل بالوحدات الاقتصادية.

* **دراسة سمهود (2013):** حاولت هذه الدراسة التعرف على أهم المتطلبات المحاسبية الحالية والمستقبلية لسوق العمل المحلية، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها؛ التعليم المحاسبي في ليبيا يعيد إنتاج ذات المؤهلات النمطية البعيدة عن مستجدات ومتغيرات بيئة الأعمال المعاصرة وحاجة السوق المحلية المتغيرة، وبالتالي هو غير قادر على توفير كوادر نوعية مؤهلة قادرة على تقديم جل الخدمات المحاسبية المطلوبة بالسوق الليبية بكفاءة وفاعلية مثل؛ مراجعي تقنية المعلومات، والمراجعين الداخليين، ومراجعى المؤسسات المالية الإسلامية، والمحاسبين الإداريين والمحليلين الماليين، كما توجد عدة صعوبات تواجه التعليم المحاسبي مثل؛ عدم وجود مراكز بحثية بمؤسسات التعليم المحاسبي، ضعف البرامج الموضوعية لتطوير أعضاء هيئة التدريس، انحراف المعاهد الفنية عن مهامها الرئيسية ألا وهي التدريب العملي وانصرافها إلى التعليم المحاسبي الأكاديمي، والفساد المالي والإداري بقطاع التعليم بصفة عامة ترتب عليه ضعف تمويل برامج مؤسسات التعليم المحاسبي لتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

* **دراسة مامي وميرة (2013):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المناهج المحاسبية في تطوير مهنة المحاسبة من خلال تحديد مدى تناسب المهارات والمعارف المتوقعة التي سوف تزودها المناهج المحاسبية للتأهيل المحاسبي المهني المطلوب. ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أنّ المهارات والمعارف المدركة التي تزودها المناهج المحاسبية لخريجي أقسام المحاسبة غير كافية للتأهيل المحاسبي المطلوب.

* **دراسة زكري (2013):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات والمشاكل التي تؤثر على الجودة الشاملة للتعليم المحاسبي في ليبيا، حيث قسمت هذه العوامل إلى خمس مجموعات رئيسية وهي مشاكل تتعلق بالخدمات والمرافق الجامعية، ومشاكل تتعلق بعضو هيئة التدريس، ومشاكل تتعلق بإدارة الكلية أو قسم المحاسبة، ومشاكل تتعلق بالمكتبة العلمية، ومشاكل أخرى مثل نقص الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية اللازمة لترفيه الطلبة. وتوصلت الدراسة إلى أنّ كل المشاكل سابقة الذكر لها تأثير على جودة التعليم المحاسبي.

* **دراسة الفطيمي (2014):** هدفت هذه الدراسة إلى إجراء مسح لبعض الدراسات السابقة من أجل الوقوف على المهارات اللازمة لسوق العمل، ودور التعليم المحاسبي في صقلها، وأهم التحديات التي تواجه التعليم المحاسبي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أنّ التعليم المحاسبي يواجه تحديات متعددة أهمها ضعف الكادر القائم على تدريس برامج المحاسبة في ليبيا.

* **دراسة مصباح والعبدي (2020):** هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم الصعوبات التي تواجه التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ضعف في استخدام التدريب العملي، وأساليب وأدوات البحث العلمي بالمناهج الدراسية في برامج التعليم المحاسبي، وذلك لعدم اعتمادها على معايير التعليم المحاسبي الدولية.

* **دراسة اشميلة والطرلي (2021):** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، وتوصلت الدراسة إلى أنّ مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل، وذلك لعدة أسباب أهمها؛ انعدام أية برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية، إهمال المناهج المحاسبية المعتمدة لإعداد الطالب إعداداً جيداً فيما يتعلق بالحاسب الآلي في المحاسبة بكفاءة، وعدم وجود فترة للتدريب الميداني متزامنة مع الدراسة النظرية ضمن برنامج التعليم المحاسبي.

* **دراسة شابون والعربي (2021):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات جودة مهنة المحاسبة والمراجعة واستكشاف مدى مواكبة التعليم المحاسبي في ليبيا لمتطلبات سوق العمل. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها؛ عدم مواكبة التعليم المحاسبي في ليبيا لمتطلبات سوق العمل، وجود فجوة بين البرامج التعليمية والممارسة العملية للمهنة، وعدم الاهتمام بالقيم والممارسات الأخلاقية في برامج التعليم المحاسبي.

* **دراسة الشريف (2022):** هدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، وسبل تطويرها حتى تواكب متطلبات سوق العمل المتغيرة والمتجددة باستمرار. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها؛ أنّ مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا تواكب متطلبات سوق العمل المتغيرة والمتجددة باستمرار، وتركيز الجامعات على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي في تدريس مواد المحاسبة.

2.7- الدراسات التي نادت بتبني معايير التعليم المحاسبي الدولية لتطوير التعليم المحاسبي

*دراسة الجليلي وذنون (2010): نادت هذه الدراسة باقتراح أنموذج لمنهج المحاسبة يتماشى مع معايير التعليم المحاسبي الدولية، ويلبي الاحتياجات الأكاديمية المهنية، وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم العوامل اللازمة لبناء المهارات المهنية من قبل متعلمي المحاسبة هي الاهتمام بالمناهج العلمية المحاسبية وربطها بمهنة المحاسبة.

* دراسة عرب (2014): تناولت هذه الدراسة تحليل برامج التعليم المحاسبي المطبقة بأقسام المحاسبة بالجامعات السعودية، ومدى توافقها مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية، وتحديد أوجه القصور في البرامج المطبقة حالياً. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لا يوجد اهتمام بتدريس المعايير والقيم الأخلاقية في مجال المحاسبة والمراجعة، وقصور التدريب العملي في البرامج الدراسية، وضعف استخدام التكنولوجيا، وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية لتطوير التعليم المحاسبي في السعودية.

* دراسة ابن صالح (2016): هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات، وتطوير العلاقة بين مخرجات التعليم الأكاديمي والخبرات الميدانية وذلك من خلال دراسة حالة الدول العربية. ولقد توصلت الدراسة إلى وضع مقترح لتطوير مناهج التعليم المحاسبي المهني، وأساليب التدريس في ضوء تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية.

* [Zenuni (2017): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل خصائص التعليم المحاسبي في ضوء إطار معايير التعليم المحاسبي الدولية، وتوصلت الدراسة إلى أن تبني تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية يساهم في عرض النتائج الدولية بشكل قابل للمقارنة على المستوى الدولي ممّا يساهم في عملية التحليل والتقييم، كما يمكن استخدام معايير التعليم المحاسبي الدولية كمقياس مرجعي لمستوى التعليم المحاسبي على المستوى الدولي.

* دراسة الشريف (2022): هدفت الدراسة إلى بيان واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، وسبل تطويرها، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها؛ أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا تواكب متطلبات سوق العمل المتغيرة والمتجددة باستمرار، وتركيز الجامعات على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي في تدريس

مواد المحاسبة، وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بالمعايير الدولية للتعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.

3.7- دلالات مستمدة من الدراسات السابقة:

من العرض السابق لأهم الدراسات التي أجريت بالخصوص يمكننا سرد النتائج الآتية:

- تدني مستوى التعليم المحاسبي في ليبيا، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها ما يلي:
- ضعف المدخلات التعليمية، حيث لا يتم وضع شروط لقبول الطلاب للدراسة، ولا يتم إجراء امتحان قبول لهم لتحديد مدى إمكانية انخراطهم في برنامج التعليم المحاسبي.
- الاعتماد على المناهج التقليدية حيث يغلب عليها الطابع النظري، وعدم استخدام الأساليب الحديثة في التعليم، كما أنها غير كافية لتزويد الطلاب بمتطلبات سوق العمل، وعدم وجود برنامج علمي مدروس للتدريب العملي للطلاب.
- عدم وجود مراكز بحثية بمؤسسات التعليم المحاسبي.
- عدم الاهتمام بالقيم والممارسات الأخلاقية في برنامج التعليم المحاسبي.
- انحراف المعاهد الفنية عن مهامها الرئيسية الا وهي التدريب العملي واكتفاءها بالتعليم المحاسبي الأكاديمي.
- الفساد المالي والإداري بقطاع التعليم بصفة عامة نتج عنه ضعف تمويل برامج مؤسسات التعليم المحاسبي لتحقيق أهدافها بكفاءة.
- ب-أجمعت عدة دراسات على أن تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية هو الحل الأمثل لتطوير التعليم المحاسبي، وسيؤدي ذلك إلى تحسين مهنة المحاسبة، وتلبية احتياجات سوق العمل.

4.7- ما يميز هذا الدراسة عن الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات في ليبيا منذ أكثر من عشرين سنة وذلك للوقوف على واقع التعليم المحاسبي في ليبيا، وما يعانيه من مشاكل، والوقوف على العوامل التي ساهمت في تدني مستواه إلا أن الوضع لا يزال على حاله دون تطوير، وتعتبر هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة والتي تناولت واقع التعليم المحاسبي في ليبيا، كما تعتبر الدراسة الأولى المطبقة على المعاهد العليا للعلوم والتقنية – على حد علم الباحثة-

حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحديد أهم المشاكل التي تواجه التعليم المحاسبي في ليبيا من خلال عرض نتائج الدراسات السابقة بالخصوص والتي أجريت في ليبيا، وذلك بهدف محاولة إيجاد الحلول المناسبة لأهم هذه المشاكل والرفع من مستوى التعليم المحاسبي في ليبيا، وذلك من خلال إبراز أهمية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية، حيث تمّ تحديد معيار التعليم المحاسبي الدولي المناسب لحل كل مشكلة من المشاكل التي تواجه التعليم المحاسبي في ليبيا (وفقاً للمشاكل الواردة ضمن حدود البحث)، وبيان متطلبات هذا المعيار للتأكد من إمكانية تطبيقه في المعاهد التقنية العليا، أمّ أنّ ثمة معوقات تحول دون ذلك، فضلاً عن استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة بالمعهد العالي للعلوم والتقنية بقصر بن غشير بالخصوص، فضلاً عن مقترحاتهم لتطوير التعليم المحاسبي في حال وجود معوقات تمنع تطبيق المعايير الدولية في الوقت الحالي.

8- التعليم المحاسبي ؛ ماهيته، مقوماته، أهميته

سيتم في هذه الجزئية بيان مفهوم التعليم المحاسبي ومقوماته، وأهميته، وذلك على النحو التالي:

1.8 مفهوم التعليم المحاسبي:

التعليم المحاسبي عبارة عن عملية منظمة تقوم بها الجهات المسؤولة، والتي تأتي في مقدمتها الجامعات، والمعاهد العليا للعلوم والتقنية وتتم هذه العملية بتزويد المتعلم بالمعارف الأساسية، واكتساب القدرات العلمية اللازمة التي تمكنه من ممارسة مهنة المحاسبة. (الزاملي، 2000: ص 291).

كما يمكن تعريف التعليم المحاسبي بأنه كافة المعارف والخبرات والمهارات التي تقوم عليها برامج التعليم المحاسبي الأكاديمي لتمكين الطلبة المرشحين من ممارسة العمل المحاسبي، وتزويدهم بممارسات المهنة الأخلاقية والمهنية بما يتضمن ثلاثة جوانب أساسية التعليم العلمي والعملي والتقني). (Howieson, 2003: 77)

ويتكون التعليم المحاسبي من قسمين رئيسيين هما:

أ-التعليم المحاسبي الأكاديمي: ويتعلق بالجانب النظري، والذي يجب أن يلم به الطالب لكي يعتمد عليه في الجانب التطبيقي (العملي).

ب-التعليم المحاسبي المهني: ويتمثل في الجانب التطبيقي والذي يمكّن الخريج من ممارسة مهنة المحاسبة.

2.8 مقومات التعليم المحاسبي:

إنّ التعليم المحاسبي كنظام متكامل يشمل مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه، وتتمثل هذه العناصر في الآتي: (الناظر، 2005: 4)

أ-المدخلات: تتمثل مدخلات نظام التعليم المحاسبي في الفئة التي سيتم تأهيلها وتكوينها بهدف ممارسة العمل المحاسبي على اختلاف أشكاله.

ب-العمليات التشغيلية: إنّ المقصود بالعمليات التشغيلية هو الوسائل التعليمية مثل المناهج الدراسية والتطبيقات الميدانية، وأعضاء هيئة التدريس، والتي من خلالها يتم اكتساب مختلف المهارات المحاسبية.

ج-المخرجات: تمثل المخرجات الأشخاص الخريجين الذين يتمتعون بالكفاءة والمهارة العالية والقدرة على ممارسة مهنية يتم من خلالها الوصول إلى الهدف المنشود من نظام التعليم المحاسبي بصورة عامة.

د-التغذية العكسية: تتم التغذية العكسية من خلال فرض رقابة مستمرة على مكونات نظام التعليم المحاسبي سابقة الذكر، وذلك بهدف العمل على الوقوف على نقاط الضعف ومن ثم تطويرها وتقويم الانحرافات المسجلة.

ولا شك أنّ توافر المدخلات الجيدة والعمليات التشغيلية المناسبة والحديثة سينجم عنه مخرجات مؤهلة وقادرة على تلبية احتياجات سوق العمل، فالعلاقة طردية قوية بين مرتكزات التعليم المحاسبي.

وعليه فإنّ أهم مقومات التعليم المحاسبي تتمثل في المدخلات التعليمية (الطلاب)، والمناهج الحديثة، والتدريب الميداني، والموارد التعليمية.

3.8 أهمية التعليم المحاسبي

تتمثل أهمية التعليم المحاسبي في الآتي: (الزامل، 2000: ص 292)

أ-يعمل التعليم المحاسبي على إمداد الكوادر المحاسبية بالمهارات والمعارف المحاسبية المتنوعة ممّا يساهم في إعدادهم وتأهيلهم وبما يمكنهم من الحصول على البيانات وتوصيل المعلومات واستخلاص النتائج والتقييم وغيرها من المهام.

ب-يزود التعليم المحاسبي الكوادر المحاسبية العاملة في الوحدات الاقتصادية المختلفة بأهم تطورات مهنة المحاسبة من خلال تطوير المبادئ والمعايير المحاسبية، وتزويدهم بالمعارف المستجدة من خلال برامج التعليم المحاسبي المستمر.

ج-يساعد التعليم المحاسبي في تطوير المهنة من خلال تطوير المناهج العلمية وفق المستجدات الحديثة، فضلاً عن المساعدة في تطبيق هذه التطورات على أرض الواقع من خلال الكوادر المحاسبية العاملة في الوحدات الاقتصادية.

د-يساهم التعليم المحاسبي في تلبية احتياجات الوحدات الاقتصادية من البرامج والدورات التدريبية، ومعالجة المشاكل المستجدة التي تواجه هذه الوحدات.

هـ-توفر برامج التعليم المحاسبي متطلبات واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر المحاسبية.

9-الإطار الفكري لمعايير التعليم المحاسبي الدولية

يعتبر الإتحاد الدولي للمحاسبين منظمة مهنية تهتم بمهنة المحاسبة ينبثق منه مجلس معايير التعليم المحاسبي، ويسعى إلى إصدار معايير دولية للتعليم المحاسبي والخبرة العملية والتعليم المستمر للمحاسبين، وسيتم في هذه الجزئية إبراز مفهوم معايير التعليم المحاسبي الدولية وأهميتها ومتطلباتها.

1.9 مفهوم معايير التعليم المحاسبي الدولية

إنّ معايير التعليم المحاسبي الدولية عبارة عن قواعد أساسية توفر إرشادات عامة تعمل على توجيه الممارسات التعليمية وترشيدها، وذلك فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي (علي، والزعتري، 2020: ص 237). كما يمكن تعريفها على أنّها الممارسات الجيدة والمقبولة عموماً لعمليتي التعليم والتنمية اللازمة لإعداد المحاسبين المؤهلين، كما أنّها تتضمن العناصر الأساسية لمحتوى عملية التعليم والتنمية على مستوى الذي يسعى إلى الحصول على قبول وتطبيق دولي (الفكي، 2014: ص 11).

2.9 أهمية معايير التعليم المحاسبي الدولية

تكمن أهمية معايير التعليم المحاسبي في الآتي: (بوعزريّة، ولندار، 2017: ص

(11

أ-تخفيض الخلافات الدولية المتعلقة بتأهيل المحاسب المهني وعمله.

ب-المساهمة في تطوير التعليم المحاسبي بالشكل الذي يتماشى مع المتغيرات في المهنة.

ج-تسهيل التنقل العالمي للمحاسبين المهنيين.

د-تعزز من موضوعية المخرجات المحاسبية، حيث أنها عبارة عن إطار يحكم عملية التعليم المحاسبي، فوجود هذه المعايير يمكّن من قياس موضوعية مخرجات هذا التعليم.

هـ-تساعد في قياس مدى التزام المؤسسات التعليمية بمتطلبات هذه المعايير والتي تساعد في قياس كفاءة المخرجات.

9-3 متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية

سيتم في هذه الجزئية بيان متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية اللازمة للدخول في برامج التعليم المحاسبي، ومحتويات المناهج الدراسية والمهارات المهنية العملية لممارسة مهنة المحاسبة، والقيم والأخلاق المهنية ومتطلبات الخبرة، وتقييم الكفاءة المهنية، والتطوير المهني

المهني المستمر، وذلك على النحو التالي: (IFAC, 2019 : PP 29-101)

أ- المعيار (IES 1): متطلبات القبول (الدخول) في برامج تعليم المحاسبة المهنية

يبين هذا المعيار المبادئ الأساسية التي يجب أن تتبعها المؤسسات التعليمية لضمان جودة التعليم المحاسبي، حيث يوضح شروط ومتطلبات القبول في برامج تعليم المحاسبة المهنية، والمتمثلة في الإلمام بالآتي:

- خلفية عن البيئة الاقتصادية والتشريعية وإدارة الأعمال.

- التعليم المتوقع اكتسابه.

- دور المحاسب.

- أي عوامل أخرى ذات صلة.

ويمكن للمؤسسات التعليمية وضع شروط أخرى للقبول كشهادات أو مؤهلات معينة، فقد تختلف شروط القبول من دولة إلى أخرى بسبب عدة عوامل ثقافية أو تنظيمية أو غيرها من العوامل.

والهدف من هذا المعيار هو ضمان أنّ الطلاب الذين سيمارسون مهنة المحاسبة والمراجعة سيكون لديهم الخلفية التعليمية التي تمكنهم من تحقيق النجاح، ويعتبر هذا المعيار بمثابة البوابة الأولى للوصول إلى أكبر قدر من الفاعلية للمعايير الأخرى.

ب- المعيار (IES 2): التطوير المهني الأولي- الكفاءة المهنية

يهدف هذا المعيار إلى تحقيق الكفاءة الفنية التي يحتاجها المحاسبون المحترفون، وتطويرها باستمرار للوصول إلى أعلى مستوى من الاحتراف للمحاسبين، حيث يركز هذا المعيار على المحتويات الأساسية للمناهج الدراسية لبرامج التعليم المحاسبي، وضمان جودتها وملائمتها لاحتياجات سوق العمل، ويتطلب هذا المعيار تنوع محتوى المناهج الدراسية، وتتمثل أهم مجالات الكفاءة الفنية لبرامج التعليم المحاسبي في الآتي:

- مواضيع المعرفة المحاسبية والمالية مثل المحاسبة المالية وإعداد التقارير.

- المحاسبة الإدارية. - المحاسبة الضريبية.

- القيم والأخلاق المهنية. - المراجعة والتوكيد.

- الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. - القانون التجاري.

- إستراتيجية الأعمال والإدارة. - تكنولوجيا المعلومات.

- بيئة العمل والتنظيم. - قوانين ولوائح العمل.

كما يتطلب هذا المعيار دمج تطبيقات عملية في المناهج مثل دراسة الحالة والتدريب الميداني، ومواضيع العولمة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات مع وجوب مراجعة المناهج الدراسية باستمرار وتطويرها لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة.

ج- المعيار (IES 3): التطوير المهني الأولي - المهارات المهنية

يصف هذا المعيار المهارات المطلوبة من المرشحين (المتعلمين) حتى يمكنهم التأهل لممارسة مهنة المحاسبة، كما يُبين كيفية مساهمة التعليم العام في تنمية تلك المهارات، وأنّ المهارات تعتبر جزءاً مهماً من مجموعة الشروط المطلوبة من قبل ممارسي مهنة المحاسبة ليثبتوا الجدارة المهنية، وتشمل متطلبات التعلم والممارسات المهنية وأهمية التعليم المستمر.

وتتمثل هذه المهارات المهنية في الآتي:

- المهارات الشخصية والتي تتعلق بشخصية المحاسب، وسلوكه المهني، وأن تطور هذه المهارات يساعد على تحسين شخصيته، وتحقيق الالتزام بالتطور الذاتي المستمر.

-مهارات التواصل والاتصال: تساعد هذه المهارات المحاسب على العمل مع الآخرين من أجل الصالح العام للوحدة الاقتصادية، كما تساعده على تلقي ونقل المعلومات، والقدرة على اتخاذ القرارات الفعالة.

-المهارات التنظيمية، والقيم والأخلاق والسلوكيات المهنية.

والهدف الأساسي لهذا المعيار هو ضمان أن خريجي التعليم المحاسبي قد تحصلوا على المهارات التي تمكنهم من تأدية عملهم كمحاسبين مهنيين محترفين.

د- (IES 4): التطوير المهني الأولي – القيم والأخلاق والسلوك المهني المعيار)

يبين هذا المعيار القيم والأخلاق والسلوك المهني التي يجب على المحاسبين المحترفين الحصول عليها وتحقيقها من برامج التعليم المحاسبي والذي يساهم في التأهيل المحاسبي. إن هدف هذا المعيار جاء ليضمن أن الأفراد المرشحين ليصبحوا محاسبين مهنيين قد زدوا بالقيم والأخلاق والسلوكيات المهنية المناسبة ليؤدوا دورهم كمحاسبين مهنيين، وتتمثل أهم المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالتعليم المحاسبي في خمسة مبادئ أساسية لأخلاقيات المهنة هي: النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية والعناية الواجبة، السرية، والسلوك المهني، وأن القيم والأخلاق المهنية يجب أن تكون متوافقة ومنسجمة مع المنظومة الأخلاقية للإتحاد الدولي للمحاسبين ومع القيم والسلوكيات في البرنامج التعليمي للمحاسبين المهنيين والتي تؤدي إلى التعليم المستمر، والحرص على المصلحة العامة، والالتزام بالمسئولية الاجتماعية، واحترام القوانين والتشريعات، والقيم والأخلاق.

هـ المعيار (IES 5) التطوير المهني الأولي - الخبرة العملية

يصف هذا المعيار الخبرة العملية التي يجب أن يكتسبها الأفراد خريجي التعليم المحاسبي وذلك قبل الدخول في برنامج التأهيل كمحاسبين مهنيين. ويتم تحصيل الخبرة العملية من خلال العمل المحاسبي الميداني، فضلاً عن اكتساب المعرفة من خلال برنامج التعليم المحاسبي. والمعرفة والخبرة العملية ضروريتان للمحاسبين المرشحين في برنامج التعليم المحاسبي وذلك قبل أن يمارسوا عملهم كمحاسبين مهنيين، وعليه فإن هذا المعيار يهدف إلى ضمان حصول خريجي التعليم المحاسبي على الخبرة العملية

التي تعتبر ملائمة عند التأهيل للعمل كمحاسبين مهنيين متخصصين، فالخبرة العملية توفر البيئة المهنية التي تمكن المتدربين المحاسبين من تنمية قدراتهم.

و- المعيار (IES 6): التطوير المهني الأولي (تقييم الكفاءات المهنية)

يبين هذا المعيار متطلبات تقييم الكفاءة والقدرات المهنية للمتدربين في برنامج التعليم المحاسبي، فهو يتعامل مع تقييم الكفاءة والقدرة المهنية من خلال المعرفة والمهارات المهنية والقيم والأخلاق والسلوك المهني التي يتم اكتسابها من خلال برنامج التعليم المهني. إنَّ امتلاك القدرات المهنية يعطي مؤشراً جيداً بأنَّ الأفراد المتدربين لديهم الفرصة في تأدية عملهم بكفاءة، والتي من المفترض على المحاسبين المحترفين في نهاية التطوير المهني إثباتها ويشمل عدة أساليب مختلفة للتقييم مثل، الاختبارات، والمشاريع، والتقييم الذاتي، ويبين أهمية التغذية العكسية لتحسين التعليم. وبالتالي فإنَّ هذا المعيار يهدف إلى تقييم الكفاءة المهنية في ضوء المعايير الدولية الخمسة السابقة، وذلك لضمان تطبيق تلك المعايير بشكل صحيح وفعال.

ز- المعيار (IES 7) التكوين المهني المستمر

يشير هذا المعيار إلى أنَّ المهارات والمعارف المطلوبة من المحاسبين المهنيين تتوسع وتتغير على نحو متسارع، لذلك يقع على عاتق الهيئات المحاسبية المهنية مسؤولية التأكد من أنَّ المحاسبين يواصلون باستمرار تطوير قدراتهم، والمحافظة عليها بما يمكنهم من العمل بالكفاءة التي يتطلبها دورهم المهني، فالتطوير المستمر وفق هذا المعيار يعد خطوة مهمة للمحافظة على مصداقية المحاسبين. ويتوجب على المحاسبين المهنيين وفق هذا المعيار القيام بالآتي:

-تعزيز الالتزام بالتعليم مدى الحياة.

-تيسير الوصول إلى فرص وموارد التطوير المهني المستمر.

-إنشاء معايير مراجعة للأعضاء في المنظمات المهنية لرفع، والحفاظ على الكفاءة المهنية اللازمة لحماية المصلحة العامة.

-مراقبة ومتابعة التطوير المستمر وتقييم الكفاءة المهنية للمحاسبين المهنيين.

ويقوم هذا المعيار على مبدأ مفاده أنَّ المحاسب هو المسئول على تطوير والحفاظ على الكفاءة المهنية اللازمة لتوفير خدمات محاسبية ذات جودة.

8 IES): الكفاءة المهنية للشركاء المسؤولين عن مراجعة القوائم المالية ح- المعيار

يحدد هذا المعيار الكفاءة المهنية التي يتوجب على المحاسبين المهنيين المحترفين تطويرها، والمحافظة عليها عند أداء دور الشريك المسؤول عن عمليات مراجعة القوائم المالية، كما يبين متطلبات التأهيل للمراجعين المهنيين بما فيها المتطلبات الخاصة ببيانات وصناعات معينة، حيث يوضح أنّ عملية المراجعة عملية منظمة تتضمن تطبيق مهارات تحليلية وإصدار أحكام مهنية، وتؤدي من قبل فريق من المهنيين يتمتعون بمهارات إدارية، وتستخدم صيغاً مناسبة من التكنولوجيا وتتقيد بمنهجية معينة، وتلتزم بمعايير المراجعة الدولية، ومعايير رقابة الجودة الدولية، ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية، ومعايير المحاسبة الحكومية الدولية ومعايير الأخلاق المهنية.

10- النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

من خلال عرض نتائج الدراسات السابقة واستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة بالمعهد العالي للعلوم والتقنية قصر بن غشير تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- يواجه التعليم المحاسبي في ليبيا عدة مشاكل تؤثر على جودته، منها ما يلي:
 - أ-ضعف المدخلات التعليمية حيث يرى معظم أعضاء هيئة التدريس أنّ عدم إجراء امتحان قبول للطلاب المتقدمين للدراسة يؤدي إلى قبول طلاب بمستويات ضعيفة، وهذا بدوره يؤثر سلباً على جودة التعليم المحاسبي.
 - ب-ضعف المناهج الدراسية والاعتماد على المناهج التقليدية التي يغلب عليها الطابع النظري.
 - ج-ضعف برنامج التعليم العملي والتطبيقي، ممّا ينتج عنه افتقار الطلاب إلى المهارات العملية اللازمة في المجال المحاسبي.
 - هـ-ضعف برنامج التدريب الميداني الأمر الذي يؤثر سلباً على مقدرة الطلاب على دخول سوق العمل.
 - ج-عدم استخدام التكنولوجيا في التعليم وهذا بدوره يؤثر سلباً على قدرة الطلاب على التعلم بشكل فعال، كما يزيد من الفجوة بين التعليم النظري والعملي.

د-عدم وجود مراكز بحثية بمؤسسات التعليم المحاسبي.

هـ عدم الاهتمام بالقيم والممارسات الأخلاقية في برامج التعليم المحاسبي.

و- الفساد المالي والإداري بقطاع التعليم بصفة عامة نتج عنه ضعف تمويل برامج مؤسسات التعليم المحاسبي لتحقيق أهدافها بكفاءة.

2-أجمع أعضاء هيئة التدريس، على أن تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية يساهم في تحسين جودة التعليم المحاسبي في المعاهد التقنية العليا في ليبيا.

3-عدم إمكانية تطبيق معيار التعليم المحاسبي الدولي الأول(متطلبات الدخول في برنامج التعليم المحاسبي)، وذلك لعدم توافر متطلبات هذا المعيار في المعاهد التقنية العليا، حيث لا يوجد شروط لقبول الطلاب للدراسة في المعاهد التقنية العليا من حيث المعدل المتحصل عليه في الشهادة الثانوية، حيث يُقبل جميع الطلاب المتقدمين للدراسة وإن كانت معدلاتهم ضعيفة في الثانوية العامة، وعدم اشتراط اجتياز الطلاب لامتحان القبول، وقد أدى توجه الطلاب ذوي المعدلات المرتفعة للدراسة في الجامعات إلى ضعف المدخلات التعليمية بالمعاهد التقنية العليا.

4-عدم إمكانية تطبيق المعيار الثاني (التطوير المهني الأولي- الكفاءة الفنية) من معايير التعليم المحاسبي الدولية في المعاهد التقنية العليا للأسباب التالية:

أ-عدم توافق برنامج المناهج الدراسية في المعاهد التقنية العليا مع ما ورد من مواد دراسية وفقاً لمعايير التعليم المحاسبي الدولية، حيث يفنقر برنامج المناهج الدراسية في المعاهد إلى الكثير من المواد وفقاً للمعيار الدولي الثاني، مثل؛ المواد الدراسية المتعلقة بالقيم والأخلاق المهنية، حوكمة الشركات، الأسواق المالية، الإدارة الإستراتيجية، أخلاقيات العمل التجاري، الأدوات المالية، تطبيقات برنامج إكسيل في المحاسبة، تطبيقات الكمبيوتر في المحاسبة.

وقد رأى بعض أعضاء هيئة التدريس بالمعهد أنه طالما كانت المدخلات التعليمية (الطلاب) ضعيفة فإنه لا يمكن تحديث المناهج الدراسية في المعاهد العليا التقنية بكل مواضيع المعرفة المحاسبية والمالية خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات لمدخلات تعليمية ضعيفة، بسبب صعوبة فهمهم للمفاهيم المحاسبية الأساسية، وعدم قدرتهم على استخدام التكنولوجيا، وبالتالي عدم قدرتهم على التفاعل مع المحتوى التعليمي.

ب-عدم إلمام معظم أعضاء هيئة التدريس بشكل كاف بمعايير التعليم المحاسبي الدولية، وعدم خضوعهم للتدريب والتطوير ممّا يؤثر سلباً على قدرتهم على تدريس مناهج دراسية تتماشى مع المعايير الدولية، وهذا بدوره يؤثر على مستوى الطلاب ويزيد من الفجوة بين التعليم النظري والعملي.

د-ضعف برنامج التدريب العملي قد يؤدي إلى عدم قدرة الطلاب على تطبيق المعرفة النظرية في الواقع العملي.

ه-نقص الموارد التمويلية والموارد التعليمية في المعاهد التقنية العليا.

ثانياً التوصيات:

من خلال ما تمّ التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة بالآتي:

1-تحديث المحتوى الأكاديمي بحيث يتم تحسين وتطوير المناهج الدراسية المحلية لتتماشى مع احتياجات السوق المحلي بمساعدة الشركات المحلية والمنظمات المهنية.

2-توفير الموارد المالية اللازمة لدعم تطوير وتحديث المناهج الدراسية وتحديث المرافق وتوفير الموارد التعليمية، والمكتبات الرقمية.

3-العمل على تطوير التعليم العملي، وذلك بإضافة وحدات دراسية تختص بالتطبيق العملي في المناهج الدراسية لضمان تأهيل الطلاب بشكل أفضل.

4-الاستخدام التدريجي للتكنولوجيا في التعليم المحاسبي مثل التعليم الإلكتروني والفصول الافتراضية

5-ضرورة وجود نظام تقييم مستمر وفعال للطلاب، حيث أنّ التقييم المستمر يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف لديهم في وقت مبكر، ممّا يساهم في تحسين أدائهم.

6-تطوير التدريب الميداني، وذلك من خلال التعاون مع شركات ومؤسسات محلية ومكاتب المحاسبة والمراجعة لتوفير فرص التدريب العملي للطلاب، وتنظيم برامج تدريب صيفية لتعزيز مهاراتهم العملية.

7-التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس من خلال البرامج التدريبية المكثفة والمستمرة، وتنظيم ورش عمل لهم على أحدث الأساليب في التعليم المحاسبي لتحسين مهاراتهم التعليمية، وتوعيتهم بالمعايير التعليمية المحاسبي الدولية، وتشجيعهم على

المشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية، وإعداد البحوث في الجوانب المبتكرة في المحاسبة.

8- البحث عن استراتيجيات لاستقطاب الطلاب المتفوقين في الثانوية العامة للدراسة في المعاهد التقنية العليا، مثل توفير فرص عمل للخريجين منهم ومساعدتهم على استكمال دراستهم الجامعية.

9- الاستفادة من التجارب الناجحة للدول التي تبنت معايير التعليم المحاسبي الدولية لتحسين جودة التعليم المحاسبي في بلدانهم.

الدراسات المستقبلية المقترحة:

العمل على إعداد المزيد من البحوث والدراسات للبحث عن أفضل السبل لتحسين جودة التعليم المحاسبي في المعاهد التقنية العليا في ليبيا، والاستعانة بالمؤسسات الدولية للبحث عن السبل اللازمة لتذليل الصعاب التي تحول دون تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية، وكيف يمكن الاستفادة من التجارب الناجحة للدول خاصة الدول العربية التي تبنت المعايير الدولية، وإجراء عدة دراسات للوقوف على أسباب عزوف الطلاب من ذوي المعدلات العلمية المرتفعة في الثانوية العامة عن الدراسة بالمعاهد التقنية العليا، وكيف يمكن تشجيعهم على الدراسة بالمعاهد التقنية العليا.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- 1- ابن صالح، عبدالله سليمان، (2016): أهمية تطوير العلاقة بين مخرجات التعليم الأكاديمي والخبرات الميدانية في برامج التعليم المحاسبي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، العدد 13، 7-16.
- 2- إشميلة، ميلاد، والطرلي، محمد (2013): مدى توافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبية بالجامعات الليبية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، زليتن، جامعة المرقب، العدد الأول، 254-292.
- 3- الجليلي، مقداد أحمد، ودنون، آلاء عبد الواحد (2010): استخدام معايير التعليم المحاسبي الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة

البكالوريوس في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 32، العدد 99، 1-33.

4-الزاملي، علي عبد الحي (2000): التعليم المحاسبي ودوره في تطوير المهارات المهنية لخريجي المحاسبة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 3، العدد 12.

5-الشريف، محمد الطيب (2022): واقع مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا، وسبل تطويرها لمواكبة متطلبات سوق العمل، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي "رهانات الحاضر وأفاق المستقبل" 29 يناير 2022، منشورة في مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، إصدار خاص بالمؤتمر، 775-803 .

6-العبيدي، أحمد يوسف، وشعيب، مصباح (2020): الصعوبات التي تواجه برامج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية العامة من وجهة نظر أصحاب المصلحة (الأكاديميين، والمهنيين والممارسين)، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 4.

7-العشيب، منصور محمد، والجازوي، صالح أبوبكر، وسالم، فتحي موسى (2019): واقع التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي الليبية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الأول حول بيئة الأعمال في ليبيا، جامعة بنغازي.

8-الفطيمي، محمد مفتاح، (2014): واقع التعليم المحاسبي في صقل الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، ليبيا.

9-الناظر، زهير، (2005): دور المحاسب في التنمية الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد في كلية لتجارة، الجامعة الإسلامية، في الفترة من 8-10 مايو، 2005.

10-زكري، محمد أبو القاسم، (2013): التحديات والمشاكل المعاصرة التي تواجه الجودة الشاملة للتعليم المحاسبي في ليبيا، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الخامس للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم حول نظم الجودة وتطبيقها باستخدام أساليب تكنولوجيا مبتكرة لضمان الجودة في التعليم، تونس، 12 ديسمبر، 2013.

11-شابون، أبوبكر، العربي، عائشة، (2021): أثر تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية على جودة مهنة المحاسبة والمراجعة في ضوء متطلبات سوق العمل في ليبيا. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 8، العدد، 2، (156-181).

ثانيا: المراجع الأجنبية

1-Els, G,(2009):”Attitudes of accounting students towards ethics, continuous professional development and lifelong learning”, African Journal Business Ethics, Vol. 4, No. 1, pp 46-53.

2-Howieson,B, (2003): Accounting Practice in New Millennium: Is Accounting Education Ready to meet the Challenge, The British Accounting Review. 35(2).69-103.

3-IFAC, (2019): “Handbook of International Education Pronouncements: IES”, International Federation of Accounting, New York 10017 USA.

4-Pries, F. and Baker, R. (2010): “A Proposal for Teaching Introductory and Intermediate Accounting in an Environment of International Financial Reporting Standards and Generally Accepted Accounting Principles for Private Enterprises”, The Lancet Neurology, Vol. 0, No. 1, pp 15-26

5-Zenuni ,B (2017): “ Characteristics of Accounting Education”, European Journal of social Sciences Education and Research. Vol.10 Nr. 2, pp 34-42